دليل رصد حقوق الإنسان

الفصل 07

جمع المعلومات السياقية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

جمع المعلومات السياقية

أ. **المفاهيم الرئيسية**	**3**
ب. **المقدمة**	**4**
ج. **المعلومات العامة حول السياقات القطرية**	**5**
د. **جمع المعلومات التحليلية من مجموعة متنوعة من المصادر**	**13**
هـ. **تطوير الاتصالات**	**15**
1. جمع المعلومات من السلطات	15
2. جمع المعلومات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	16
3. جمع المعلومات من المجتمع المدني	16
4. جمع المعلومات من الأكاديميين وغيرهم من الخبراء	18
5. جمع المعلومات من الجهات الفاعلة الدولية الأخرى	18
و. **موثوقية المصادر وصحة المعلومات**	**19**
1. موثوقية مصادر المعلومات ومصداقيتها	19
2. أهمية المعلومات التي تم جمعها وصحتها	20
ز. **الخلاصة**	**20**

© الأمم المتحدة

أ. المفاهيم الرئيسية

- يتعين على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تجمع معلومات أساسية عن السياق الوطني والإقليمي والمحلي الذي تعمل به (على سبيل المثال التاريخ والسكان والحكومة والثقافة والعادات والتقاليد والاقتصاد والمؤسسات والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي تعهدت بها الدولة).
- يتطلب بناء الاتصالات بذل جهود متواصلة. وللحصول على تحليلات محدثة حول حالة حقوق الإنسان، يتعين على موظفي حقوق الإنسان تطوير شبكات اتصال بشكل استباقي وجمع معلومات تستند إلى قاعدة عريضة من المصادر المتنوعة، مثل:
  - السلطات والمؤسسات الوطنية؛
  - المجتمع المدني؛
  - الأكاديميون وغيرهم من الخبراء؛
  - الجهات الفاعلة الدولية الأخرى.
- يجب تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر وأي عامل آخر ذي صلة، كلما كان ذلك ممكناً.
- لضمان استناد أي تحليل لاحق إلى معلومات موثوقة، يتعين على موظفي حقوق الإنسان إجراء تقييم منفصل لـ (أ) مصداقية مصادرهم وموثوقيتها (ب) وأهمية المعلومات التي يقدمونها وصحتها.

© الأمم المتحدة

ب. المقدمة

يشرح هذا الفصل أهمية حصول موظفي حقوق الإنسان على المعارف العامة ذات الصلة بالدولة التي يعملون بها والولاية المحددة لتواجدهم الميداني. كما يبين أهمية جمع معلومات أكثر تركيزاً عن السياق في الدولة وديناميات السلطة بين مختلف الجهات الفاعلة التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الحالة العامة لحقوق الإنسان أو أنماطها أو سياساتها أو مشاكلها. وأخيراً، يوفر الفصل بعض الإرشادات الأساسية حول كيفية تحديد المصادر ذات الصلة وبناء الاتصالات وجمع المعلومات منها بفعالية. وقد تم إدراج معلومات وتحليلات أكثر تفصيلاً حول حالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان في فصل منفصل في هذا *الدليل*[1].

ويتطلب النهج الفعال لمعالجة مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان عملية مستمرة من (أ) جمع المعلومات، (ب) والتحليل، (ج) والتخطيط الاستراتيجي، (د) واتخاذ الإجراءات. ولا بد من النظر إلى ذلك على أنه عملية دورية، حيث يغذي *جمع المعلومات التحليل*، الذي بدوره يستخدم لإنشاء أو تعديل إحدى استراتيجيات حقوق الإنسان. ويتمثل اتخاذ *الإجراءات* في تنفيذ الإستراتيجية ويوفر كل إجراء المعلومات للدورة القادمة، مما يطرح أسئلة جديدة الأمر الذي يتطلب معلومات وتحليلات إضافية.

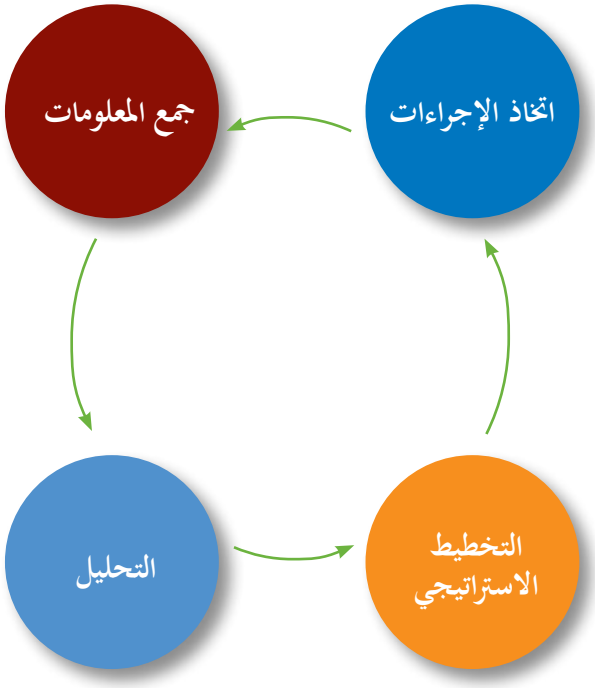

حتى أفضل استراتيجية لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان بحاجة إلى تعديل مستمر من أجل الاستجابة للتغيرات السياسية وغيرها. وعندما يكون هناك عدد لا يحصى من الأهداف الممكنة للتأثير أو الدعم، لا بد من اتخاذ خيارات استراتيجية صعبة. **يساعد جمع المعلومات وتحليلها التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في استخدام موارده المحدودة لتحقيق أقصى تأثير ممكن.** ويعيد كل خيار بدوره التركيز على الجولة التالية من عملية جمع المعلومات وتحليلها، حيث يتم بناء استراتيجيات فرعية لكل مشكلة وكل هدف. وللقيام بذلك بشكل جيد، لا بد أن تكرس وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الوقت والموارد الكافية لكل مرحلة من مراحل دورة الرصد وبناء الشبكات اللازمة لجمع المعلومات واستثمار الوقت اللازم في التحليل وضمان تمتع موظفي حقوق الإنسان بالمهارات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة.

1 انظر الفصل المتعلق *بجمع المعلومات والتحقق منها*.

© الأمم المتحدة

ج. المعلومات العامة حول السياقات القطرية

يجب على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كحد أدنى **تجميع بعض المعلومات العامة حول السياق الوطني والإقليمي والمحلي الذي تعمل به**. وتعتبر هذه البيانات الأساسية شرطاً مسبقاً للخطوة اللاحقة وهي جمع المعلومات حول مشكلة بعينها. وربما قد يكون تم بالفعل جمع الكثير من هذه المعلومات في وقت سابق وشكلت جزءاً من مجموعة من مواد المعلومات الأساسية المتاحة قبل وصول موظف حقوق الإنسان أو ربما كانت جزءاً من إحاطات إعلامية قبل إرساله إلى الميدان.

كمبوديا

أجرى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا دراسة عن الإفلات من العقاب ترتكز على أنشطة الرصد التي نفذها والتي تضمنت تحليلاً للبيانات التي تم جمعها حول انتهاكات محددة ارتكبت خلال العقد الماضي ومدى تحقيق المساءلة في تلك الجرائم. ولوضع قضية الإفلات من العقاب في سياقها، قام المكتب بدراسة التاريخ الكمبودي المعاصر، بما في ذلك النزاع الذي أثر على تطور النظام السياسي (على سبيل المثال الدور المهيمن الذي لعبه نظام الحزب الواحد)؛ والنظام القانوني وأداؤه؛ والحريات التي يتمتع بها أصحاب الحقوق (مثل حرية التعبير والحرية النقابية وعمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام). ويعد رصد انتهاكات محددة لحقوق الإنسان وفهم السياق العام الذي ترتكب فيه أمرين مترابطين. فمن ناحية، يوفر السياق العام، بما في ذلك تاريخ كمبوديا المعاصر، المعلومات للدراسة عن الإفلات من العقاب، بينما يوضح الرصد المنتظم لانتهاكات حقوق الإنسان، من ناحية أخرى، السياق العام.

ويجب تحديث المعلومات العامة الأساسية باستمرار، سواء على مستوى المقر أو على المستوى الميداني. كما يجب على رؤساء التواجد الميداني والمديرين الآخرين التأكد من تحديد مسؤوليات تجميع المعلومات بوضوح. مع ذلك، يعتبر التأكد من جمع معلومات أساسية كافية مسؤولية مشتركة. فعلى سبيل المثال، يجب على موظفي حقوق الإنسان الذين تم نشرهم حديثاً الحصول على إحاطة من قبل المشرفين عليهم حول ولاية تواجدهم الميداني وكيفية تطبيقها في سياق الدولة التي يعملون بها، وعليهم أيضاً البحث عن طرق لسد الثغرات المعرفية وفجوات المعلومات، وبالتالي مساعدة التواجد الميداني في تحديث المعلومات الأساسية باستمرار.

وبالنظر إلى القيود المفروضة على القدرة التشغيلية للإبقاء على مثل هذه المجموعة من المعلومات متاحة ومحدثة، وإلى الكم الهائل من المعلومات الأساسية الضرورية، فإن على رؤساء التواجد الميداني وغيرهم من المديرين التأكد من تخصيص وقت في خطة عمل موظفي حقوق الإنسان، خاصة أولئك الذين وصلوا مؤخراً إلى الميدان، من أجل القراءة والبحث والتحليل.

السودان

عندما تم إنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان عام 2005، أصبح من الواضح لإدارتها أنه من الضروري لجميع موظفي حقوق الإنسان فهم كيفية تطور النظام القانوني بعد عام 1989، لما كان للتغييرات التي حدثت بعد ذلك التاريخ من أثار خطيرة على حماية حقوق الإنسان في البلاد. وبسبب نقص الوثائق حول هذه التغييرات الرئيسية، حددت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان توفير التدريب للموظفين على النظام القانوني الجديد كأولوية. وقد قدم التدريب، الذي قام به اثنان من كبار المحامين السودانيين في مجال حقوق الإنسان، لموظفي حقوق الإنسان منظوراً واسعاً ومعرفة بالنظم السياسية والقانونية وأدائها والقانون المطبق (بما في ذلك القانون الجنائي والإجراءات الجنائية السودانية) وتأثيره العام على حماية الحقوق والحريات.

© الأمم المتحدة

ويمكن جمع المعلومات السياقية والإقليمية ذات الصلة من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك تقرير تقييم الاحتياجات الذي تم إعداده قبل إنشاء وحدة التواجد الميداني[2]، والتقارير الأخرى الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو الأمم المتحدة، وتقارير المنظمات الأخرى. وفيما يلي قائمة غير حصرية بمصادر المعلومات حول الدول.

مصادر المعلومات حول الدول

1. **الإعلام الداخلي والخارجي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**: على سبيل المثال، الصفحات القطرية على موقع المفوضية على الإنترنت (www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage)، وتقارير التواجد الميداني، ومشاريع التعاون التقني.
2. **وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان**: على سبيل المثال، تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل.
3. **تقارير المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لحقوق الإنسان**، بما في ذلك تقارير الظل المقدمة لهيئات معاهدات الأمم المتحدة.
4. **تقارير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم**.
5. **تقارير المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان**: على سبيل المثال الاتحاد الأفريقي أو منظمة الدول الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
6. **تقارير الدول**: على سبيل المثال، تقارير التنمية البشرية الوطنية، والتقارير الوطنية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.
7. **تقارير الدول المقدمة إلى الأمم المتحدة والهيئات الأخرى**: على سبيل المثال، تقارير الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وتقرير اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية.
8. **خطط عمل الدولة**: مثل الخطط الاستراتيجية للحد من الفقر، واستراتيجية اللاجئين والمشردين داخلياً، وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وخطط واستراتيجيات النهوض بالمرأة.
9. **تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى**: على سبيل المثال، التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (CCA/UNDAF) وتقارير التنمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واستراتيجيات المساعدة القطرية الصادرة عن البنك الدولي، وتحليل المخاطر التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وتقارير منظمة العمل الدولية (ILO).

ويجب تصنيف البيانات التي تم جمعها **حسب الجنس والعمر وغيرهما من العوامل الأخرى ذات الصلة بالبلد** (مثل الدين والأصل العرقي)، كلما كان ذلك ممكناً. وبالإضافة إلى السياق القطري العام، من المهم أيضاً **جمع معلومات سياقية خاصة بكل منطقة أو ولاية أو مقاطعة** في الدول الكبيرة أو تلك التي تنطوي على تباينات إقليمية كبيرة.

وعند جمع البيانات الإحصائية العامة عن دولة ما، لابد أن يرجع موظفو حقوق الإنسان إلى قائمة المؤشرات الإحصائية التي وضعتها المفوضية حول عدد من الحقوق[3] المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة من عملية الرصد لتحليل وتقييم ما إذا كانت بعض حقوق الإنسان مطبقة (أم لا) في البلاد.

2 قبل إنشاء معظم وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم لمتحدة السامية لحقوق الإنسان، يتم إجراء تقييم تحضيري أو تقييم للاحتياجات يشمل عادة إرسال بعثة إلى الدولة بهدف: تحديد الاحتياجات والأولويات وصياغة التوصيات؛ وتطوير البرامج لتلبية تلك الاحتياجات؛ وإجراء دراسة شاملة للخطة والميزانية المتوقعة والجدول الزمني لإنشاء وحدة التواجد الميداني؛ وغيرها من جوانب التخطيط المهمة. ويمكن أن تكون تقارير البعثات مفيدة جداً عند تجميع المعلومات حول السياق القطري العام الذي ستعمل به وحدة التواجد الميداني.

3 تتوفر معلومات عن الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مؤشرات حقوق الإنسان، بما في ذلك قوائم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بعدد من حقوق الإنسان على موقعها الإلكتروني www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage.

© الأمم المتحدة

وفيما يلي **قائمة مرجعية توضح المعلومات العامة التي يمكن جمعها حول السياقات القطرية**. والجدير بالذكر أن على وحدات التواجد الميداني توسيع نطاق هذه القائمة وتعديلها بما يتوافق مع واقعها واحتياجاتها.

i

المعلومات العامة حول السياقات القطرية	
لمحة تاريخية موجزة (تتضمن التطور التاريخي والأسباب الجذرية للصراع أو الأزمة أو التوترات)	
تواريخ الذكرى السنوية (أهمية تاريخية أو سياسية أو غير ذلك)	
الجغرافيا والمناخ والتضاريس	
التركيبة السكانية – تصنيف التركيبة السكانية حسب:	
■ العمر	■ الدين
■ الجنس	■ التعليم
■ التوزيع الجغرافي	■ اللغة
■ العرق/ الإثنية	■ الجنسية (بما في ذلك المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء وعديمو الجنسية)
■ الإعاقة	
الاقتصاد	
■ الهيكل	■ مخصصات الميزانية وتحليلها (تسليط الضوء على عدم المساواة في التوزيع)
■ الإنتاج	■ مجالات العمل
■ الموارد (كالموارد الطبيعية والمالية)	
■ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (الناتج القومي الإجمالي، ومعدل البطالة، وغيرهما)	
البنية التحتية الاجتماعية والخدمات الأساسية	
■ الكهرباء والمياه والصرف الصحي	■ نظام التعليم
■ النقل الجوي والسكك الحديدية والمجاري المائية	■ نظام الاتصالات والإعلام
■ النظم الصحية (الحكومية والخاصة والطب التقليدي وغيرها)	■ المواصلات العامة

© الأمم المتحدة

i

المعلومات العامة حول السياقات القطرية

الحكومة والسياسة

- الهيكل (على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات)
- التقسيمات الإدارية
- تقسيم السلطة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- الوزارات ذات الصلة بعمل حقوق الإنسان (مثل الصحة والمرافق الصحية والتعليم والاقتصاد والداخلية والعدل والأراضي والزراعة والدفاع والإسكان
- النظام السياسي
- الأحزاب السياسية
- البرامج والسياسات والخطط الوطنية (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالإدارة والصحة والإسكان والممتلكات والعمل والمياه والصرف الصحي والغذاء)
- الأجندة السياسية للحكومة (الأولويات وما إلى ذلك)
- تفشي الفساد
- الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات
- الدفاع وقوات الأمن الداخلي

آليات الرقابة المدنية

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- أمين المظالم

الجهات الفاعلة المؤثرة الأخرى

- الجماعات المسلحة
- منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية والمحلية والمنظمات المجتمعية
- الأمم المتحدة (بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، وعمليات السلام، ووكالات الأمم المتحدة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان)
- الجهات الفاعلة الدولية الأخرى (المنظمات الإقليمية ومراكز البحوث وغيرها)
- التمثيل الدبلوماسي
- الأعمال التجارية والشركات (المتعددة الجنسيات)
- وسائل الإعلام

الثقافة والعادات

- الأعراف والعادات والطقوس التقليدية (كالهياكل القبلية والمشايخ وما إلى ذلك)
- المعتقدات والتقاليد القائمة التي تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان أو تتسبب بها
- القانون العرفي (لا سيما عندما يتعارض مع الإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان)

© الأمم المتحدة

i

المعلومات العامة حول السياقات القطرية

التشريعات والسياسات

- المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة وغيرها من الصكوك أو المعايير المعنية التي تنطبق على الدولة المعنية
- الدستور
- قانون الأسرة
- القانون المدني
- قانون العمل
- قانون العقوبات
- قانون الإجراءات الجنائية
- قانون الشرطة والقوانين الأخرى المطبقة على الشرطة
- قانون الأمن العام (إن وجد)
- القانون العسكري (إن وجد) والقوانين الأخرى المطبقة على الجيش
- قواعد السلوك
- القوانين واللوائح المطبقة على النظام القضائي
- القوانين واللوائح المطبقة على نظام العقوبات
- القوانين والسياسات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإسكان والمياه والميراث والأشخاص ذوي الإعاقة والأراضي والنساء والصحة والغذاء والأطفال والنازحين داخلياً وإمكانية الوصول إلى المعلومات والتشاور والمشاركة

نظام العقوبات

- الهيكل والتنظيم
- عدد مراكز الاحتجاز ومرافق الاحتجاز المؤقت ومواقعها وأحجامها وأنواعها
- ظروف الاحتجاز
- معاملة المحتجزين/السجناء
- عدد ومؤهلات موظفي السجون (التدريب والكفاءة والخبرة والاختيار والترشيح والتدابير التأديبية، وما إلى ذلك)
- الموارد المتاحة (نسبة مئوية من الميزانية الوطنية وتوزيع المعدات والبنية التحتية وإدارة السجون والغذاء والمساعدة الطبية، وما إلى ذلك)
- علاقة الوظائف الإصلاحية بالقضاء والشرطة
- الانفتاح على عمليات التفتيش والرصد من خلال آليات الرقابة

وضع المجموعات التي تحتاج إلى اهتمام خاص أو حماية خاصة (بما في ذلك معلومات عن التمييز بحكم القانون وبحكم الواقع)

- النساء
- الأطفال
- كبار السن
- الأشخاص ذوي الإعاقة
- السكان الاصليون
- الأقليات (بما في ذلك الأقليات الجنسية)
- المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً
- المشردون
- سكان الأحياء الفقيرة
- النازحون واللاجئون
- المهاجرون

الموقف تجاه الأمم المتحدة

- التصور العام (حدد السبب)
- تصور الحكومة والأطراف الأخرى (حدد السبب)
- تاريخ التعاون
- مستوى التوقعات

© الأمم المتحدة

يمكن أن تكون هذه القضايا موضوعات **للموجزات المكتوبة والدورات التدريبية والعروض الشفهية**. كما يمكن استكمالها بمصادر مباشرة للمعلومات عن البلد المعني.

مع ذلك، **لا يكفي أن تقوم وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببساطة بتجميع الوثائق أو المواد وتصويرها وترجمتها – فهي بحاجة إلى تفسيرها أيضاً**. ولذلك على رؤساء التواجد الميداني ضمان قيام موظفي حقوق الإنسان ذوي الخبرة الملائمة بإجراء هذا التحليل من أجل مشاركته مع جميع من يحتاجون إليه.

على سبيل المثال، بالإضافة إلى معرفة التشريعات القائمة والمطبقة في المجالات المختلفة، يمكن لموظفي حقوق الإنسان الاستفادة من تحليل المجالات التي لا ترتقي فيها القوانين أو السياسات الوطنية لمستوى المعايير الدولية، أو تلك التي لا تنفذ فيها القوانين بشكل صحيح. ويمكن أن تشرح وثيقة أخرى بعبارات بسيطة كيفية عمل المؤسسات المختلفة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، يجب أن يشرح ملخص عن نظام العدالة الجنائية كيف يعمل النظام فعلياً، بما في ذلك إجراءات التحقيق والتوقيف والاحتجاز والاستجواب والإفراج في انتظار المحاكمة والمحاكمة والاستئناف وما إلى ذلك.

بالمثل، ينبغي أن يشير استعراض للقطاع الصحي من منظور حقوق الإنسان إلى الأمور التالية، كحد أدنى:

(أ) تحليل التشريعات أو السياسات ذات الصلة (بما في ذلك الثغرات)؛ (ب) التدابير التي اتخذتها الدولة لضمان أن لا تكون المرافق الصحية (بما في ذلك مرافق الصحة الإنجابية والجنسية) والسلع والخدمات متاحة فحسب، بل مقبولة وتتمتع بجودة عالية ومتاحة للجميع من الناحيتين المادية والاقتصادية؛ (ج) التدابير التي اتخذتها الدولة لضمان أن يتمكن كل شخص من التماس المعلومات حول قضايا الصحة وتلقيها ونقلها إلى الآخرين؛ (د) الأشخاص الذين يعيشون في وضعيات هشة أو مجموعات الأشخاص المعرضين للخطر والذين لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية؛ (هـ) أي علاجات متاحة. ومن المفيد أيضاً الإشارة إلى الجهات الفاعلة النشطة أو المؤثرة في القطاع الصحي، مثل المنظمات غير الحكومية (المختصة بتقديم الخدمات وجهود الدعوة والمناصرة) والجهات المانحة.

وفيما يخص مصادر المعلومات المذكورة أعلاه، تنطوي الممارسات الفعالة على قيام وحدات التواجد الميداني بجمع عدد من الوثائق التي يمكن أن تصبح جزءاً من **مكتبة أو غرفة موارد** في المقر الرئيسي وفي كل مكتب ميداني. وبحدود الإمكان، يمكن أن تكون هذه الموارد متاحة أيضاً لمسؤولي المكاتب القطاعية وغيرهم من الموظفين المعنيين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (إلكترونياً على سبيل المثال).

تيمور الشرقية وغيرها من وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

قام التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية بإنشاء مركز للموارد يضم أكثر من 400 وثيقة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باللغة الإنجليزية والإندونيسية ولغة التيتوم وجعله متاحاً لعامة الناس ولموظفي الأمم المتحدة على حد سواء.

وقد تم إنشاء مكتبات ومراكز موارد أخرى ضمن أقسام حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفي مكتبي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان في غواتيمالا وكمبوديا، وفي مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا اللاتينية.

وفيما يلي أمثلة على **مواد مرجعية يمكن إتاحتها لموظفي حقوق الإنسان** باللغات ذات الصلة (كلما كانت متاحة)، على سبيل المثال من خلال ملفات الكمبيوتر المشتركة وفي المكتبات ومراكز الموارد:

© الأمم المتحدة

المصادر

- هذا *الدليل*؛
- منشورات أخرى صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتناول قضايا حقوق الإنسان؛
- مواد تدريبية موضوعة خصيصاً للبلد الذي تجرى فيه العمليات.

حول وحدة التواجد الميداني وهيئات الأمم المتحدة الأخرى

- ولاية التواجد الميداني؛
- الاتفاقات بين التواجد الميداني والسلطات المحلية أو الوطنية التي تتيح الوصول وتمنح الامتيازات والحصانات لموظفي حقوق الإنسان (ينبغي أن تُظهِر توقيع السلطات على جميع النسخ باللغات ذات الصلة)؛
- الاتفاقات بين التواجد الميداني والمنظمات الأخرى العاملة في البلاد (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمحكمة الجنائية الدولية)؛
- تقرير تقييم الاحتياجات الذي يسبق نشر التواجد الميداني؛
- تقارير تقييم الاحتياجات ذات الصلة وغيرها من تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الأخرى؛
- الهيكل التنظيمي وقنوات الإبلاغ التابعة للتواجد الميداني؛
- أي سياسات وتوجيهات وإجراءات تشغيل موحدة ومبادئ توجيهية وأدلة ومدونات سلوك تصدرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتواجد الميداني لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية لأقسام شؤون حقوق الإنسان داخل عمليات الأمم المتحدة للسلام؛
- معلومات الاتصال للمكاتب المركزية والميدانية؛
- مجموعة من نماذج الإبلاغ ذات الصلة وغيرها من النماذج؛
- الهيكل التنظيمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
- خطة العمل وخطة الإدارة الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
- نقاط الاتصال في مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (جنيف) وفي مكتب نيويورك؛
- الولاية وطرق العمل والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من آليات حقوق الإنسان الإقليمية ذات الصلة بالبلد الذي تعمل به (المفوض السامي لحقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمحاكم الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والمراجعة الدورية الشاملة، وما إلى ذلك)؛
- معلومات عن برامج الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري.

الصكوك القانونية ذات الصلة

- مجموعة من الصكوك والقواعد الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان؛
- مجموعة من الصكوك القانونية الوطنية ذات الصلة؛
- القوانين والمعاهدات الأخرى ذات الصلة؛
- الاجتهادات القضائية الوطنية المتعلقة بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

معلومات عن البلد المضيف

- خرائط للبلد والمناطق ذات الصلة والمدن والمحافظات وما إلى ذلك؛
- ملخصات حول المعلومات السياقية للبلد الذي يعمل به التواجد الميداني (المذكور أعلاه)؛
- المعلومات السياقية الأخرى الصادرة عن الأقسام الأخرى في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛
- السياسات والبرامج الخاصة بالبلدان التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان؛
- التقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد (وتشمل المصادر الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)؛

© الأمم المتحدة

- التقارير العامة الصادرة عن التواجد الميداني؛
- النشرات الصحفية الصادرة عن التواجد الميداني؛
- المخططات التنظيمية أو التفسيرات الأخرى للهيئات الإدارية الوطنية والمحلية والوزارات والشرطة والعدالة والسجون والجيش وغيرها من الهيئات الحكومية؛
- قائمة بالمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية (على سبيل المثال المنظمات المجتمعية والمؤسسات الأكاديمية والنقابات العمالية)؛
- قائمة بالمنظمات التي تقدم المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (بغرض الإحالة)؛
- قائمة بوسائل الإعلام (التلفزيون والإذاعة والصحف ووسائل الإعلام الإلكتروني) وقصاصات الصحف ذات الصلة.

كمبوديا

أنشأ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا موقعاً إلكترونياً باللغتين (الإنجليزية ولغة الخمير) (http://cambodia.ohchr.org)يتضمن روابط للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها كمبوديا ومعلومات عن حالة تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات؛ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا؛ وتقارير وبيانات مكتب المفوضية في كمبوديا والممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا؛ والمذكرات الإعلامية الصادرة عن مكتب المفوضية في كمبوديا حول قضايا حقوقية مختارة؛ ومنشورات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (ترجمات باللغة الإنجليزية ولغة الخمير).

© الأمم المتحدة

د. جمع المعلومات التحليلية من مجموعة متنوعة من المصادر

بالإضافة إلى جمع المعلومات السياقية العامة، يحتاج موظفو حقوق الإنسان إلى جمع المعلومات بشكل استباقي الأمر الذي سيساعدهم على إجراء تحليل يواكب التطورات عن حالة حقوق الإنسان في الدولة أو المنطقة التي يعملون بها.

وتذهب هذه العملية إلى أبعد من جمع المعلومات عن الضحايا ومواطن ضعفهم والانتهاكات التي يتعرضون لها. فهي تتضمن أيضاً **جمع البيانات عن الجناة المفترضين والهياكل التي تبيح التجاوزات** (على سبيل المثال، دراسة مستويات مسؤوليتهم ودوافعهم وأهدافهم والمصالح التي تدفع بقراراتهم وسياساتهم، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جنائية أو شخصية أو عائلية أو إثنية أو غير ذلك)، **بالإضافة إلى معلومات حول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية التي قد تكون قادرة على التأثير في مشكلة أو حالة متعلقة بحقوق الإنسان.**

ويمكن أن يتراوح نطاق المعلومات المطلوبة من فهم الاستراتيجية العسكرية العامة لإحدى الجماعات المسلحة أو لجهاز الدولة العسكري إلى فهم السياسات الاقتصادية والتنموية (على سبيل المثال، الخطة الرئيسية للمدينة التي تؤدي إلى عمليات الإخلاء القسري لسكان الأحياء الفقيرة)، وصولاً إلى العلاقات الاجتماعية للعصابات شبه العسكرية في المدينة أو الممارسات الثقافية والاجتماعية التي تشجع على التمييز. وبالمثل على موظفي حقوق الإنسان فهم مواطن القوة والضعف واستراتيجيات العناصر الفاعلة في المجتمع المدني للعمل معها بصورة أكثر فاعلية.

وتشمل مصادر هذه المعلومات الإحصائيات والشهادات والتقارير بالإضافة إلى آراء وتصورات وتحليلات شخصية لأشخاص يجب الحكم على مصداقيتهم وموثوقيتهم. وهذا يتطلب من موظفي حقوق الإنسان **تطوير شبكة معقدة من المصادر العامة والسرية وإجراء تقييم دقيق للمدخلات التي يتم الحصول عليها** لاختبار صلاحيتها وأهميتها.

ويمكن جمع هذه المعلومات الواسعة النطاق (وتصنيفها حسب الجنس والعمر والعوامل الأخرى ذات الصلة، كلما كان ذلك ممكناً) من **مجموعة متنوعة من المصادر**، بما في ذلك:

- التقييمات الحالية لحقوق الإنسان والتقييمات ذات الصلة والتحليلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة (بما في ذلك تلك التي أجرتها المنظمات الوطنية والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووسائل الإعلام)؛
- ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو الشهود عليها والأشخاص في المجتمعات والمنظمات المهددة؛
- المنظمات المحلية التي تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وتحللها، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، منظمات حقوق الإنسان والمدافعون عن حقوق الإنسان؛
- قادة المجتمع وقادة السكان الأصليين والدينيين والقبليين وسكان الأحياء الفقيرة وغيرهم من القادة؛ المنظمات التي تمثل الأقليات والأشخاص ذو الإعاقة وغيرها من منظمات القاعدة الشعبية؛
- المحامون والصحفيون وغيرهم من المهنيين؛
- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث ومؤسسات التفكير؛
- جهات اتصال حكومية موثوق بها على الصعيدين المحلي والوطني؛
- مسؤولو الدولة؛
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- الجهات الفاعلة من غير الدول بما في ذلك أعضاء الجماعات المسلحة؛[4]
- محللون محليون محل ثقة بإمكانهم توضيح لموظفي حقوق الإنسان العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الدقيقة التي تؤثر على القرارات السياسية؛
- خبراء محليون ودوليون لهم تاريخ طويل في تحليل شؤون البلاد أو المؤسسات الوطنية ذات الصلة؛

4 قد يتطلب الاتصال بمثل هذه الجهات مستويات مختلفة من الإجراءات الشكلية، وقد تختلف الطرائق حسب المهمة والسياق (انظر الفصل حول *التفاعل مع الجهات الفاعلة من غير الدول*).

© الأمم المتحدة

- المنظمات الإنسانية والتنموية وغيرها من المنظمات العاملة في البلاد، بما في ذلك أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني؛
- السفارات التي تتمتع بشبكات اتصال ورؤى حول صانعي القرار الرئيسيين؛
- الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة في البلاد؛
- في حالات النزاع، المفاوضون الذين يدخلون في حوار مع الأطراف المسلحة؛
- المعلومات المتاحة للجمهور من خلال وسائل الإعلام، بما في تلك الصادرة باللغات المحلية (وهذا يتطلب أن يستثمر التواجد الميداني وقت الموظفين في رصد وترجمة المصادر ذات الصلة بهدف تحليلها).

بالنظر إلى المجموعة الواسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرصدها موظفو حقوق الإنسان – بما في ذلك تلك الناجمة عن الديناميات الهيكلية الطويلة المدى والسياسات والممارسات الثقافية والفساد وغيرها من العوامل المعقدة الأخرى – قد يحتاج التواجد الميداني إلى **إيجاد أنواع أخرى من الخبرات، بما في ذلك خبرات علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والمختصين في الشؤون الجنسانية وغيرهم من المحللين والخبراء التقنيين المحليين الذين يفهمون أداء الجهات الحكومة ذات الصلة ونقاط ضعفها والتعقيدات التقنية التي تواجه بعض خيارات الدعوة والإجراءات التصحيحية.**

ويشكل **الموظفون الوطنيون التابعون للتواجد الميداني** مصدراً قيماً آخراً للمعرفة والتحليل، بالإضافة إلى الموظفين الآخرين الذين لديهم خبرة عملية في شؤون البلاد لأنه ربما يكون لدى هؤلاء بالفعل شبكات اتصال مفيدة لجمع المعلومات.

كما ينبغي أن يستفيد التواجد الميداني من المعلومات التي يجمعها الأعضاء الآخرون في منظومة الأمم المتحدة لأنها قد تكمل المعلومات التي يجمعها موظفو حقوق الإنسان، على الرغم من أنه قد يكون لهيئات الأمم المتحدة الأخرى أولويات إعلامية أخرى لا صلة لها بحقوق الإنسان.

وفي عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، يمكن لأقسام حقوق الإنسان استكمال بياناتها بمعلومات وتحليلات حول الوضع القطري من خلال المشاركة في خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة (JMAC) ؛ والتقارير الصادرة عن الأقسام الأخرى مثل الشؤون المدنية والشؤون السياسية والعدالة وشرطة الأمم المتحدة والشؤون العسكرية؛ وأي تحديثات يومية تنتجها أقسام المعلومات العامة ومقتطفات وسائل الإعلام المحلية التي تجمعها.

وعلى موظفي حقوق الإنسان مراعاة حقيقة أنه قد يكون من الصعوبة بشكل متزايد:

- الكشف عن الانتهاكات بحق بعض المجموعات المعرضة للتمييز أو الاستبعاد أو الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة – كالسكان الأصليين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذوي الإعاقة والأقليات الجنسية والفقراء وصغار المزارعين – من خلال القنوات التقليدية لجمع المعلومات؛
- تحديد سياق بعض الانتهاكات، خاصةً في الحالات التي تمنع فيها الأنظمة المحلية أو الاجتماعية أو الدينية أو تحظر الاتصال بفئات محددة.

من هنا قد يحتاج موظفو حقوق الإنسان إلى توسيع نطاق البحث من أجل ضمان الوصول إلى هؤلاء الأشخاص أو المجموعات وجمع معلومات كافية عن الانتهاكات المحتملة ضدهم.

جمهورية الكونغو الديموقراطية

عندما تم تحديد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاغتصاب على وجه الخصوص ضمن الانتهاكات الرئيسية ضد النساء والفتيات، لم تقدم الكثير من الضحايا على الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة بحقهن لموظفي حقوق الإنسان الدوليين، خوفاً من التعرض للرفض من أقاربهن وبسبب وصمة العار المرتبطة بذلك وغيرها من الأسباب. ولذلك، كان على موظفي حقوق الإنسان رفع مستوى الوعي بين السكان عموماً وتعزيز علاقات الثقة مع القواعد الشعبية والمنظمات المجتمعية التي تحظى بثقة أكبر بكثير من قبل الضحايا.

© الأمم المتحدة

هـ. تطوير الاتصالات

يتطلب **بناء الاتصالات بذل جهود متواصلة** لتحديد مجموعة متنوعة من الأفراد والمنظمات واللقاء بهم بانتظام. وفي كثير من الأحيان، قد يستطيع شخص موثوق في قطاع أو مؤسسة ما تزكية جهات اتصال جيدة في مؤسسات أخرى. علاوة على ذلك، يعني **بناء جهات الاتصال ضمناً تعزيز المصادر وتطوير شراكات مستدامة على مدى فترة من الزمن** – والتواصل مع جهات الاتصال الموثوق بها للحصول على معلومات للمتابعة **دون إغراقها بالمطالب**.

كما يتطلب تعزيز الاتصالات الجيدة قدراً من المعاملة بالمثل وذلك من خلال توفير المعلومات في المقابل وتقديم تغذية مرتجعة حول كيفية استخدام المعلومات والخطوات التي اتخذها موظف حقوق الإنسان أو التواجد الميداني بشأن القضايا التي تثير القلق.

وينبغي على موظفي حقوق الإنسان، كلما أمكن، **تطوير الاتصالات قبل حدوث أزمة أو انتهاك معين**. ففي الواقع بمجرد حدوث مشكلة ما قد تصبح الاتصالات وتطوير علاقات الثقة أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، فإن بناء الاتصالات يخدم التواجد الميداني في التصدي للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن بناء الاتصالات وعقد الاجتماعات لجمع المعلومات السياقية العامة يتم على يد موظفي حقوق الإنسان المدربين ذوي المستويات المختلفة من الخبرة والأقدمية (وفقاً للنظير المعني)، إلا أن هذه الإرشادات العامة موجهة إلى الموظفين من جميع المستويات في وحدة التواجد الميداني. مع ذلك، في بعض الحالات قد يكون من الأنسب إشراك كبار الموظفين أو فرق محددة في الحوار من أجل الحصول على أفضل النتائج والحفاظ على علاقات إيجابية مع جهات الاتصال الرئيسية.

ينبغي على مديري وحدات التواجد الميداني تنفيذ آليات لضمان عدم فقدان جهات الاتصال التي يبنيها موظفو حقوق الإنسان بمجرد مغادرتهم، على سبيل المثال من خلال تسجيلها في مذكرة تسليم المهام أو تقرير نهاية المهمة.

فيما يلي اقتراحات لجمع المعلومات العامة مع مجموعة متنوعة من الشركاء الرئيسين.

1 جمع المعلومات من السلطات

يعد جمع المعلومات من السلطات مسألة حساسة؛ ففي حال لم يتم التعامل معها بالشكل الصحيح، قد لا تكون منفتحة لمشاركة معرفتها بالسياق المحلي. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي على موظفي حقوق الإنسان **تطوير العلاقات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين على جميع المستويات وفي جميع أنحاء البلاد**. وفي هذا الصدد، من المفيد فصل عملية جمع المعلومات عن الجهود التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية: فمن غير المرجح أن تكون السلطات منفتحة إذا شعرت أنها تتعرض لضغوطات.

وبينما ينبغي أن يتميز اللقاء والجو العام بالإيجابية والاحترام، يجب على موظفي حقوق الإنسان أيضاً التأكد من **احترامهم لدور الشخص الذي يقابلونه وخبرته وتجربته وتسلسله الهرمي**. فعند القيام بذلك، يتمكن موظفو حقوق الإنسان من تحقيق نتائج جيدة لأن السلطات قد تتوقع اتباع نهج إطلاق الأحكام المسبقة من قبل التواجد الميداني. ويعتبر طلب رأي شخص ما وتحليله بمثابة مجاملة، ولذلك يميل معظم الأشخاص بمقابلته بإيجابية.

وينبغي على موظفي حقوق الإنسان طرح أسئلة مفتوحة وغير مصدرة للأحكام وإتاحة الوقت الكافي للشخص لشرح تحليله للوضع بشكل كامل. ويبدي موظفو حقوق الإنسان اهتماماً بالتحليل والمتابعة من خلال طرح المزيد من الأسئلة، حتى في حال سير الحوار في اتجاه مختلف عن المخطط له. مع ذلك، على موظفي حقوق الإنسان تجنب طرح الأسئلة غير المريحة التي من شأنها أن تحول دون تبادل المعلومات في المستقبل.

كما يجب أن تكون الأولوية بالنسبة لموظفي حقوق الإنسان دائماً هي الاستماع والسماح للشخص الآخر بالانتهاء من طرح فكرته من دون مقاطعة حتى لو لم يكونوا موافقين تماماً على ما يقال. وفي مثل هذه اللقاءات، ينبغي على موظفي حقوق الإنسان تجنب التركيز أكثر من اللازم على رسالتهم أو أسئلتهم لأنهم قد يفوتون فرصة الحصول على معلومات مهمة خلال الحوار.

© الأمم المتحدة

وقد لا يُنظر إلى التواجد الميداني دائماً على أنه حيادي. ولذلك عند الاتصال بالمسؤولين الحكوميين، من المهم أن **يتأكد موظفو حقوق الإنسان من نظرتهم للتواجد الميداني، لأن هذه المواقف قد تؤثر على الوصول إلى المعلومات وموثوقيتها على حد سواء.**

وخلال هذه اللقاءات، يتوجب على موظفي حقوق الإنسان **محاولة استشعار متى تكون السلطات غير راغبة في الإجابة على سؤال معين أو تركز على موضوع معين**، ولذلك بدلاً من الضغط عليها، ينبغي الانتقال إلى موضوع يوفر درجات أعلى من الارتياح. كما يجب أن يكون موظفو حقوق الإنسان واعين عند الطلب من أي شخص تقييم أشخاص أو مؤسسات أخرى لأن ذلك قد يكون غير مناسب من الناحية الثقافية أو السياسية.

وفي نهاية اللقاء، من المهم بالنسبة لموظفي حقوق الإنسان أن تعيد السلطات التأكيد على أنها مستعدة لمواصلة تبادل المعلومات في المستقبل. وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الطريقة التي تمت بها إدارة الاجتماع.

2 جمع المعلومات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ينبغي على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تطوير وبناء الاتصالات مع أعضاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تم اعتمادها ومنحها تقدير (A) من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.[5]

ولا بد أن تتوخى وحدات التواجد الميداني الحذر في حال لم تكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان معتمدة بتقدير (A). بالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها الاهتمام بعناية بوضعها القانوني وعملها وتجنب إضفاء الشرعية عن غير قصد على المؤسسات الوطنية غير الفعالة وغير المستقلة. من هنا، يتوجب على **موظفي حقوق الإنسان ذوي الخبرة أن يقيّموا بعناية مستوى استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن الحكومة** لأن ذلك قد يختلف من بلد إلى آخر وقد يكون له تأثير على جودة المعلومات التي تقدمها.

مع ذلك، يمكن أن يترتب على إقامة شراكة مبدئية مع مؤسسة وطنية موثوق بها العديد من الآثار المفيدة لأن المؤسسات الوطنية غالباً ما تتمتع بـ:

- معرفة جيدة بدور مختلف الجهات الفاعلة الحكومية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- فهم أفضل لكيفية عمل الهياكل والمؤسسات الحكومية والمجتمع داخل الدولة؛
- قدرة تحليلية لتحديد الثغرات الموجودة في نظام الحماية الوطني؛
- قدرة بحثية وخبرة في العديد من مواضيع حقوق الإنسان.

3 جمع المعلومات من المجتمع المدني

عادة ما تكون العناصر الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على توفير معلومات قيمة ومساعدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو العمل معه بطرق متعددة. كما يمكنها أن تكون شريكة في استراتيجيات التعاون لتعزيز حقوق الإنسان أو الإجراءات التصحيحية، ولذلك تعد العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بالغة الأهمية لبناء مستقبل مستدام لحقوق الإنسان في أي بلد.

وخلال البحث عن المعلومات الأكثر أهمية حول مشكلة متعلقة بحقوق الإنسان، لا يجب أن **تقتصر اتصالات موظفي حقوق الإنسان على المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان فقط**، بل عليهم البحث عن قوى أخرى مؤثرة داخل المجتمع المدني (بما في ذلك الجماعات/المنظمات الدينية والنقابات والحركات الاجتماعية والمنظمات المجتمعية والتحالفات الشعبية المتعددة القضايا، التي يمكن أن تكون أكثر تأثيراً وقدرة على الوصول إلى المعلومات)، فضلاً عن **الاستفادة من مجموعة كاملة من الخبرات المتاحة محلياً**.

---

5 عندما تحصل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على اعتماد بتقدير "A"، فهذا يعني أن لجنة التنسيق الدولية ترى أنها تمتثل لمبادئ باريس. مع ذلك، قد لا يكون الاعتماد بتقدير "A" دليلاً كافياً على المصداقية. لمزيد من المعلومات حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، انظر الفصل الخاص *بالمشاركة مع السلطات والمؤسسات الوطنية*.

© الأمم المتحدة

وكما يتطلب تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها تعزيز العمل التصحيحي فهماً للجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الانتهاكات، كذلك تتطلب جهود تمكين المجتمع المدني وبناء قدراته فهماً كافياً لكيفية عمله.

ومن المهم أن يدرس موظفو حقوق الإنسان أنشطة المجتمع المدني وتكوينه من خلال النظر فيما يلي:

- ما هي المنظمات التي تتمتع بانتشار أوسع بين السكان؟
- ما هي المنظمات التي يرجح أن تقدم معلومات موثوقة؟
- ما هي المنظمات التي تقدم أهم المساهمات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؟
- ما هي المواضيع التي تركز عليها هذه المنظمات؟
- ما هي قضايا حقوق الإنسان التي لا تغطيها أي جهة؟
- هل توجد منظمات تمثل أشخاصاً من الفئات المستضعفة وكيف يمكن لوحدة التواجد الميداني إقامة اتصال معها؟
- ما حجم هذه المنظمات وأين تقع؟ وهل تم تجميعها في شبكات؟
- ما هي المنظمات التي تتمتع بما يكفي من القوة للتأثير على السلطات الحكومية (على جميع المستويات) من أجل تعزيز الإجراءات التصحيحية؟
- ما هي الانتماءات السياسية أو العرقية أو الدينية أو غيرها من الانتماءات لهذه المنظمات؟
- ما هي المنظمات التي يثق بها السكان؟
- من هم أكثر الشركاء الواعدين للتعاون؟
- ما هي المنظمات التي يجب أن تتواصل معها وحدة التواجد الميداني؟

ويهدف هذا التقييم العام إلى إرشاد استراتيجيات المشاركة وبناء القدرات مع المجتمع المدني التي تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل الخاص *بالمشاركة والشراكات مع المجتمع المدني*.

كما يجب على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن **تتعاون وتدعم منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تؤدي أنشطتها الموازية إلى تعزيز أهداف حقوق الإنسان**. ويعد ذلك مهماً بشكل خاص في ضوء الموارد البشرية والمالية المحدودة عادة للتواجد الميداني. وفي هذه الحالات، من الضروري أن يقوم موظفو حقوق الإنسان والتواجد الميداني بإنشاء شبكات مع المنظمات المعنية القادرة على توفير المعلومات وذلك للقيام بمهام الرصد بشكل أفضل. في الوقت نفسه، لابد أن تولي وحدات التواجد الميداني اهتماماً خاصاً عند تعاملها مع منظمات المجتمع المدني بتعزيز قدرتها أمام الحكومات الوطنية وأن تتجنب ازدواجية المهام أو الحلول محلها أو اغتصاب دورها المشروع في المجتمع.

أوغندا

تعاون مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوغندا مع منظمة غير حكومية وطنية لجمع معلومات أساسية وبيانات وإحصاءات ومعلومات عن جهود الدعوة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوغندا، وذلك لمساعدة الحكومة في صياغة تقريرها الحكومي كدولة طرف بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبدعم من المفوضية، عقدت منظمة هيرينيت – أوغندا ورشة عمل حول بناء القدرات الوطنية بشأن تقديم التقارير الدورية الواردة من الدول الأطراف بموجب العهد.

من المهم أيضاً أن تحدد وحدة التواجد الميداني على وجه السرعة المؤسسات والمنظمات النشطة في البلاد التي يمكنها التعامل مع الأمور التي تتجاوز حدود ولايتها (مثال،تقديم المساعدة الإنسانية).

ومن خلال إنشاء شبكات من جهات الإحالة الممكنة بالتنسيق مع شركاء موثوق بهم، سيتمكن موظفو حقوق الإنسان من الاستجابة لاحتياجات العديد من الضحايا وغيرهم من الجماعات أو الأفراد التي تتجاوز ولاية وحدة التواجد الميداني وقدراتها.

© الأمم المتحدة

4 جمع المعلومات من الأكاديميين والخبراء الآخرين

يحرص الأكاديميون عموماً على المشاركة بما يملكون من معرفة، لكن التحدي يكمن في العثور على الأشخاص المناسبين منهم.

ولذلك يجدر **استثمار بعض الوقت في البحث الأكاديمي** (المنشورات المطبوعة والإلكترونية) وتحديد وقراءة المقالات التي كتبها مجموعة مختلفة من الخبراء لإلقاء الضوء على الوضع في البلاد من أجل اختيار أولئك الذين يكون نهجهم تجاه الوضع مناسباً من الناحية المواضيعية لاحتياجات التواجد الميداني وصديقاً لحقوق الإنسان.

وبمجرد أن يتم تحديد عدد من هؤلاء الخبراء والاتصال بهم، يمكن أن يطلب موظفو حقوق الإنسان منهم المشاركة بأي معلومات أساسية قد تكون لديهم حول الموضوع (أو الموضوعات) التي تهم التواجد الميداني. ونظراً لتمتع المجتمع الأكاديمي بعلاقات على المستوى العالمي ولأن الخبراء المختصين بشؤون أي دولة عادة ما يكونون على دراية بجهود غيرهم من الخبراء، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الأخرى، ينبغي على موظفي حقوق الإنسان استغلال الفرصة للطلب منهم تزكية خبراء آخرين.

كما ينبغي على موظفي حقوق الإنسان المكلفين بهذا البحث بذل جهود **للعثور على أكاديميين داخل الدولة نفسها**، على سبيل المثال، من خلال الاتصال بالجامعات والمؤسسات البحثية الرئيسية، أو عن طريق طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية البارزة للحصول على اقتراحات إضافية. كما يمكن للخبراء المحليين تزكية خبراء آخرين يتمتعون بمهارات أكثر تحديداً أو ملائمة مثل الخبرات الجغرافية أو الاقتصادية أو العسكرية.

وعند التفاعل مع هؤلاء الخبراء، **ينبغي على موظفي حقوق الإنسان السعي للحصول على المعلومات والخبرات والتحليلات الفريدة** التي لا تستطيع جهات الاتصال المحلية الأخرى تقديمها أو لا تمتلكها. فعلى سبيل المثال، **يمكن أن يشكل الخبراء مصادر للمعلومات الرئيسية لإجراء تحليل أكثر دقة للجذور التاريخية لمشكلة أو موقف ما أو لمعرفة التأثيرات التاريخية على مؤسسة معينة في الدولة** (المؤسسات/الجماعات الدينية والنقابات والجيش وما إلى ذلك) أو **لفهم العلاقات المعقدة بين مشكلة متعلقة بحقوق الإنسان والقوة الاقتصادية وحيازة الأراضي والتجارة الدولية**. فهذا النوع من المعلومات الأساسية المفصلة يعد مفيداً للغاية في وضع استراتيجيات فعالة للتأثير بشكل إيجابي على حالة حقوق الإنسان.

5 جمع المعلومات من الجهات الفاعلة الدولية

تشكل الجهات الفاعلة الدولية العاملة في بلد ما (مثل موظفي السفارات الأجنبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا) مصدراً مهماً للمعلومات. ففي الكثير من الأحيان، يوجد لدى هذه الهيئات عدد أكبر من الموظفين على الميدان مقارنة بوحدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبالتالي تتمتع بوصول أفضل إلى البيانات والتحليلات التي يمكن أن تكون مهمة لفهم وضع حقوق الإنسان في البلاد بصورة أفضل.

وينبغي على موظفي حقوق الإنسان محاولة الوصول إلى المعلومات وطلبها من هذه الجهات الفاعلة، مع مراعاة أن بعض المنظمات قد تشعر بالقلق إزاء استخدام معلوماتها وقد تطلب ضمانات للحفاظ على السرية.

كذلك ينبغي على موظفي حقوق الإنسان أن يدركوا أن توفير البيانات والمعلومات:

- يستغرق وقتاً طويلاً؛
- قد لا يشكل أولوية بالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى؛
- قد لا يكون ممكناً في بعض الأحيان لأسباب وجيهة؛
- يشكل على المدى البعيد طريقاً ذا اتجاهين: يجب أن تبحث وحدة التواجد الميداني أيضاً عن طرق لتزويد المنظمات الأخرى بالمعلومات التي ستساعدها في عملها – والاستجابة الفورية لطلبها للمعلومات، كلما كان ذلك ممكناً.

© الأمم المتحدة

g. موثوقية المصادر وصحة المعلومات

من الناحية المثالية، يجب التحقق من جميع البيانات التي يتم جمعها حتى وإن كانت معلومات سياقية، وهو ما يعني أن على موظفي حقوق الإنسان:

- تقييم مصداقية وموثوقية كل مصدر **من مصادر المعلومات**؛
- تقييم جميع **المعلومات** بعناية من حيث أهميتها ودقتها وصلاحيتها واكتمالها ومدلولها لضمان جودة أي تحليل يعتمد عليها.

1 موثوقية مصادر المعلومات ومصداقيتها

لا ينبغي أن يرفض موظف حقوق الإنسان أو **يقبل أي مصدر للمعلومات تلقائياً بل عليه تقييمه بشكل مستقل للتحقق من موثوقيته** (أي جدارته بالثقة) **ومصداقيته** (أي إمكانية تصديقه). وفي واقع الأمر، حتى المصدر المتحيز قد يقدم معلومات مهمة وذات صلة بينما قد يقدم المصدر الموثوق معلومات غير دقيقة أو تحليلاً خاطئاً.

ولتقييم مصدر المعلومات بشكل صحيح، على موظفي حقوق الإنسان معرفة أصل المعلومات وكيف حصلت عليها جهة الاتصال لأنها في كثير من الأحيان قد تكون قد حصلت عليها من شخص آخر. وكلما كان موظفو حقوق الإنسان أقرب إلى المصدر الأصلي للمعلومات، أصبح بإمكانهم تقييم صلاحيتها أو دقتها بشكل أفضل.

ويتضمن تقييم المصدر أيضاً تقديراً على مر الزمن لمدى **موثوقية جهة الاتصال في نقل المعلومات الأصلية من دون إضافة تفسيرات شخصية.**

ويجب على موظفي حقوق الإنسان أيضاً محاولة فهم **دوافع جهة اتصال معينة لتوفير المعلومات**، إذ يمكن أن يكون لذلك تأثير على كيفية استخدام وحدة التواجد الميداني للمعلومات الواردة وطريقة التعامل مع جهة الاتصال في المستقبل. ففي حال عدم طلب المعلومات، يتوجب على موظفي حقوق الإنسان البحث عن الأسباب التي تجعل جهة الاتصال تشارك المعلومات معهم وأن يكونوا على دراية بأي توقعات قد تكون لديها بشأن استخدام هذه البيانات. ويعتبر ذلك أمراً بالغ الأهمية للتأكد من أن جهات الاتصال لا تحاول تحقيق غاياتها بطريقة قد تقوض عملية التحليل وجمع المعلومات التي تضطلع بها وحدة التواجد الميداني.

كما يجب أن يدرك موظفو حقوق الإنسان أنه من المحتمل دائماً أن تحاول المؤسسات والأفراد عبر الطيف السياسي التلاعب بالتواجد الميداني من خلال المعلومات التي ينقلونها أو يحجبونها. ففي بعض الأحيان، قد تتم المبالغة في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان لأن المجموعة تشعر بالعزلة وتحتاج بشدة إلى الدعم. وفي حالات أخرى، قد تهدف المعلومات الواردة من منظمة أو مجموعة إلى نزع الشرعية عن منظمة أخرى.

وكلما ازادت الدقة التي تتوخاها وحدة التواجد الميداني في تحديد مختلف الجهات الفاعلة والمنظمات وأهدافها ودوافعها، كان من الأسهل التعرف على محاولات التلاعب والتضليل.

وخلال جمعهم لجهات الاتصال والتواصل معها، على موظفي حقوق الإنسان:

- تقييم منظورها وكفاءتها؛
- تحديد (من الناحية المثالية) بعض جهات الاتصال على الأقل التي تبدي تحيزاً أقل تجاه القضية المطروحة (على سبيل المثال، أجندة سياسية شخصية أو معتقدات ثقافية راسخة)، على الرغم من أن ذلك يعتبر أمراً مستحيلاً في بعض الأحيان لأسباب وجيهة؛
- فهم وتصحيح أي تحيز خلال تقييمهم لجهات الاتصال؛
- تحديد مصادر من مختلف المجموعات السياسية والعرقية والدينية وغيرها من المجموعات – حتى لو كانت معروفة بتحيزها – لأن ذلك يسهم في تعزيز التصور بحيادية موظفي حقوق الإنسان والتواجد الميداني.

© الأمم المتحدة

2 أهمية المعلومات التي تم جمعها وصحتها

يتوجب على موظفي حقوق الإنسان التأكد من خضوع صحة **المعلومات التي تم جمعها** وأهميتها للاختبار: وهذا يعني على الأقل تطوير **تحليل مبدئي للمعلومات، استناداً إلى درجة صلتها بالموضوع** (الأهمية)، **وصدقها** (الحقيقة)، **ودقتها والمنهجية المتبعة لجمعها**.

ويتمثل اختبار الصحة المستخدم بشكل شائع في **تقييم ما إذا كانت المعلومات منطقية بحد ذاتها أو مقارنتها بالحقائق المعروفة الأخرى**، وفقاً للمبدأ المطبق عادة وهو **وجوب اتساق المعلومات مع مواد تم جمعها من ثلاثة مصادر مستقلة على الأقل**.

ويمكن كذلك تقييم صحة المعلومات من خلال **درجة اتساق جزء معين منها مع المعلومات الأخرى التي تم تجميعها**. وبالتالي، يجب على موظفي حقوق الإنسان ألا ينظروا فقط في جزء معين من المعلومات التي تم جمعها بل عليهم أيضاً إتباع إحساسهم حول ما إذا كانت الصورة مكتملة وتقدم بالفعل رواية موثوقة.

وفي تحليلهم للمعلومات، ينبغي أن يكون موظفو حقوق الإنسان حريصين على التمييز بين صحة المعلومات ومصداقية المصدر. فالمصدر الموثوق قد يوفر معلومات غير دقيقة والعكس صحيح.

j. الخلاصة

تبدو جهود جمع المعلومات في كثير من الأحيان دون المستوى المطلوب، فهناك دائماً الكثير مما يمكن معرفته. ولذلك لا تستطيع وحدة التواجد الميداني تكريس جل وقتها لجمع المعلومات السياقية العامة والمعلومات المستمدة من مصادر عديدة وإلا ستخفق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

إن القيمة الحقيقية لجمع المعلومات تتمثل في توجيه العمل التصحيحي وجهود التمكين وتعزيزهما. لكن المعلومات غير الكافية أو المتحيزة تؤدي إلى تحليلات ضعيفة واستراتيجيات خاطئة وإجراءات غير فعالة، وهو ما يشكل معضلة وتحدياً مستمراً لوحدات التواجد الميداني وموظفي حقوق الإنسان لتحقيق التوازن، بحيث تكون الموارد البشرية المكرسة لجمع المعلومات كافية لإنتاج تحليلات واستراتيجيات جيدة، من دون أن تكون مفرطة بحيث تمنع أو تحول دون اتخاذ الإجراءات التصحيحية والقيام بأنشطة التمكين.

© الأمم المتحدة

مصادر الصور:
صور الغلاف الأمامي (مكررة في جميع أجزاء الدليل):
صورة الأمم المتحدة/مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/باسيلي زوما؛ صورة الأمم المتحدة/ لوغان عباسي؛ صورة الأمم المتحدة/وكالة الصحافة الفرنسية؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ روبيل موكونين؛ صورة الأمم المتحدة/مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/مارتين بيريت.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
جميع الحقوق محفوظة. يسمح باقتباس المواد الواردة في الإصدار المحدّث من الدليل دون استئذان شريطة الإشارة إلى المصدر. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أو ترجمة النسخة المحدثة من الدليل بشكل كامل أو جزئي – سواء للبيع أو التوزيع غير التجاري – إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, 8–14 avenue de la Paix, CH–1211 Geneva 10, Switzerland
email: OHCHR-Publications@un.org

سنكون ممتنين للغاية لتلقي نسخة من أي منشور يشير إلى الدليل كمصدر.

الترجمة العربية للطبعة الإنجليزية لعام 2011
HR/P/PT/7/Rev.1

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

دليل رصد حقوق الإنسان

يشكل هذا الفصل جزءاً من الدليل المنقح حول *رصد حقوق الإنسان*. فبعد نجاح طبعته الأولى التي تم نشرها عام 2001، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتحديث الدليل وإعادة صياغته لعرض أحدث الممارسات الجيدة وأكثرها أهمية لإجراءات الرصد التي يضطلع بها موظفو حقوق الإنسان في إطار النهج الموضوع والمطبق من قبل المفوضية.

ويوفر *الدليل* المنقح إرشادات عملية للمشاركين في رصد حقوق الإنسان، خاصة أولئك العاملين ضمن عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول هذا المنشور بشكل شامل جميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان، ويضع المعايير المهنية من أجل القيام بأداء فعال في عملية الرصد. كما يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي تزيد من مساهمة الرصد في حماية حقوق الإنسان.

وبينما يتوفر كل فصل من فصول الدليل على حدة، تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى. لذلك يوصى بقراءة *الدليل* كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

كما تم تصميم هذه الأداة لتلائم الاحتياجات اليومية لموظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العاملين في الميدان. غير أن المنهجية التي يحددها على نفس القدر من الأهمية لغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان. ولذلك يشجع بقوة استخدام الدليل وتطبيق ما جاء فيه على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها.

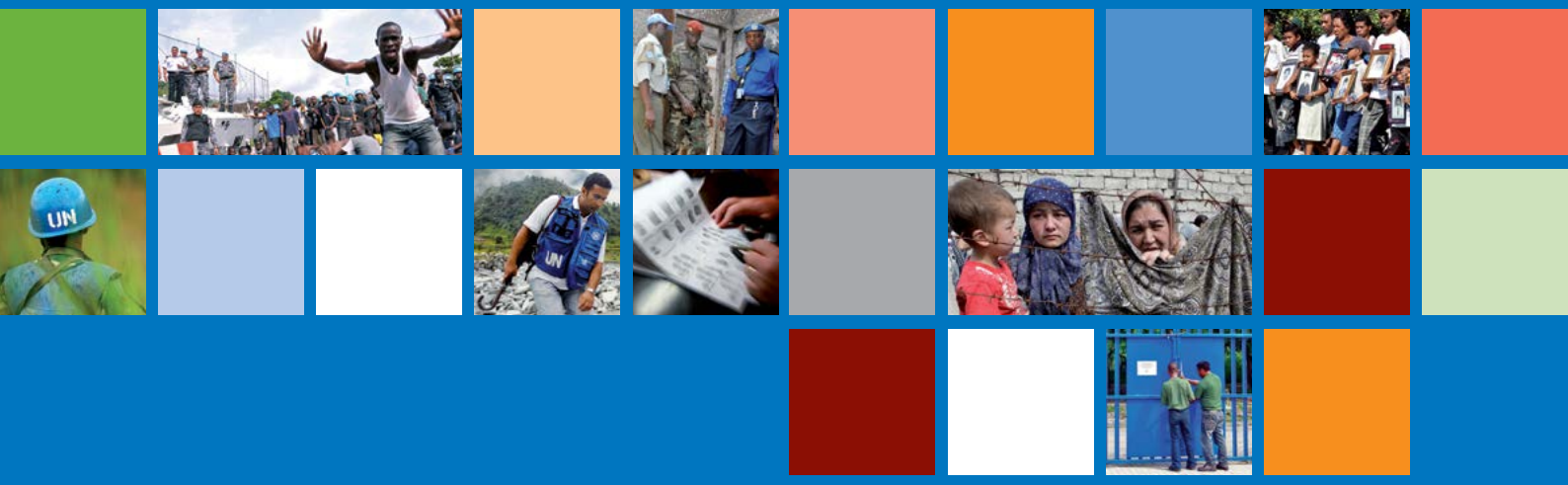

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي